

الملخص

هدفت الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة الجدلية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس، كونهما من البلدان الساعية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمتنافسة علميا، وارتكزت الدراسة بالتحليل على ثلاث عناصر أساسية، تمثلت الأولى في الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية على غرار الجزائر وتونس، لأن هذه الاستثمارات تساهم في التنوع الاقتصادي الذي يساعد على توسيع مجالات التنمية، أما العنصر الثاني فيتعلق بالآثار السلبية لهذه الاستثمارات كونها تخلق نوع من السيطرة والتبعية المفروضة على الاقتصاد الجزائري والتونسي، وهذا طبعا يقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية، أما العنصر الثالث والأخير كان عبارة عن عملية إسقاط لآثار العلاقة الجدلية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية من خلال تتبع مسار تدفق هذه الاستثمارات في الجزائر وتونس خلال الفترة (2024-2025).

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الجزائر، تونس، العلاقة الجدلية، قانون الاستثمار.

Abstract

This research paper aimed to study the dialectical relationship between foreign direct investment and achieving the requirements of economic development in both Algeria and Tunisia, as they are countries seeking to attract and compete for foreign capital. The study's analysis was based on three main elements, the first of which was the positive effects Foreign direct investment is considered a primary source for achieving economic and social development in developing countries such as Algeria and Tunisia, because these investments contribute to economic diversification which helps to expand the areas of development. The second element relates to the negative effects of these investments, as they create a kind of imposed control and dependency. On the Algerian and Tunisian economies, this of course reduces the chances of achieving economic development. The third and final element was a projection of the effects of the dialectical relationship between foreign direct investments and economic development by tracking the flow of these investments in Algeria and Tunisia during the period (2024-2025).

Keywords: conomic development, foreign direct investment, Algeria, Tunisia, dialectical relationship, investment law.

تؤكد بوضوح أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التنمية الاقتصادية للدول النامية، من خلال الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول المهتمة باستقطاب هذه الاستثمارات ومن بينها الدول المغاربية وبالأخص الجزائر وتونس، والرامية إلى تحديث قوانينها وتشريعاتها ذات العلاقة بالاستثمار وكذا أطرها المؤسسية المختصة بالاستثمار. حيث تركزت هذه الجهود بالخصوص على إصدار قوانين استثمارية جديدة أو تعديل القوانين السارية، ليظهر تنافس حاد بينها من حيث تبسيط إجراءات الاستثمار وتخفيض الرسوم المتعلقة بذلك وتحرير الاستثمار في مجالات أو قطاعات كانت محتكرة من طرف الدولة. فالاهتمام المتزايد من طرف هذه الدول بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسابقها وتنافسها على استقطابها، يجعلنا نتساءل عن أهمية ودور هذه الاستثمارات كمحرك أساسي ومحوري لعجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة نصوص قانونية تنظم الاستثمار الوطني والأجنبي، بدأ بأول قانون للاستثمار سنة 1963 ثم قانون الاستثمار لسنة 1966، القانون المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني لسنة 1982، القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988، قانون الاستثمار لسنة 1993، الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001، هذا الأخير تم تعديله عدة مرات بموجب قوانين المالية، وصولاً إلى آخر قانون ينظم الاستثمار في الجزائر حالياً وهو القانون رقم 18-22 والذي تدعم بنصوص تطبيقية تؤطر مختلف الجوانب المتعلقة بالعملية الاستثمارية.

كما تم تعديل وتنقيح مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية الصادرة بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 عدة مرات، وشهد الإطار القانوني للاستثمار في تونس تحولاً كبيراً مع إلغاء مجلة تشجيع الاستثمارات لصالح القانون رقم 71-2016 المؤرخ في 30 ديسمبر 2016 الذي تضمن تدابير تحفيزية لتحفيز الاستثمار وتشجيع ريادة الأعمال في تونس والقانون رقم 47-2019، المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.

من هذا المنطلق تبرز إذن أهمية دراسة موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس بصفة خاصة، إذ يعد من المسائل المهمة التي تؤثر المستثمرين ورجال الأعمال والمواضيع التي تثير الجدل والنقاش الدائمين لدى الباحثين والمهتمين بالمجال الاقتصادي وريادة الأعمال والمجال القانوني أيضاً، نظراً لتداعيات هذا الموضوع وانعكاساته على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال ومنه على تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: هل تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس؟

الإجابة على هذه الإشكالية تقودنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتنوع الاقتصادي في الجزائر وتونس
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للسيطرة على الاقتصاد الجزائري والتونسي
- مسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بأولويات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس.

ولتحقيق أهداف الدراسة، إستعنا بالمنهج الوصفي لتحليل أبعاد البحث في حدود النصوص القانونية وكذا الكتابات الفقهية، كما تم الاستعانة أيضاً بالمنهج التحليلي بهدف تقديم دراسة نقدية تحليلية لمحتوى هذه النصوص والكتابات، والتقارير الاقتصادية المدعمة لهذه الدراسة، وعلى اعتبار أن إطار الدراسة محصور ينصب على الجزائر وتونس، فقد تم الاستعانة كذلك بالمنهج المقارن لتحديد أوجه التقارب والاختلاف بينهما.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتنوع الاقتصادي في الجزائر وتونس

ليس من الحكمة ولا المنطق الاقتصادي وحتى السياسي رفض الاستثمارات الأجنبية واعتبارها خطرا يهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة لها، حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا أكيدة على تنوع الاقتصاد الوطني وتشجيع ريادة الأعمال، في حالة ما أحسنت الدولة المستقبلية لها توجيهها وتوظيفها ومراقبتها. وتشير الدراسة هنا إلى أهم الآثار الإيجابية المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد كل من الجزائر وتونس والتي كانت دافعا أساسيا لتحفيز هذه الاستثمارات وتشجيعها من خلال ما تضمنته قوانين الاستثمار في كلا البلدين من مزايا وتحفيزات وضمانات مالية وقانونية مختلفة.

1.2. تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية رافدا مهما لمصادر التمويل بل يرى البعض أنه وسيلة التمويل الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعمل على إمداد الدول المضيفة بالتكنولوجيا المتقد (سعيد، 2023) مة، كذلك يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العديد من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن هذه المنافع الاجتماعية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح وبناء للبنية التحتية في الدولة المضيفة كإصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء... الخ.

كذلك يترتب على نشاط المشاريع الاستثمارية انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج، ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص كثيرة للشغل مما يساهم في حل مشكلة البطالة.

كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية ويحفز على المنافسة في الأسواق الداخلية من خلال إيجاد تقنية جديدة تساعد على ذلك، كما يعطي تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق ويعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات و رأس المال والتقنيات بين الدول (جميل، 1999).

فتحقيق التنمية الاقتصادية إذن هو الغاية الأولى من تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي والتي أشارت إليه القوانين النازمة للاستثمار في الجزائر وتونس، والتي تضمنها تعريف الاستثمار، فالمشرع الجزائري فصل في المادة الثانية من قانون الاستثمار رقم 22-18، في أهداف ودوافع الدولة الجزائرية وراء تشجيعها الاستثمار بالنص على: "ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة ...،
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير" (22-18، 2022).

أما المشرع التونسي فقد أشار إلى هذا الهدف في محتوى الفصل الثالث من القانون رقم 71-2016 المؤرخ في 30 ديسمبر 2016 في تعريفه للاستثمار بأنه: "كل توظيف مستدام لأموال يقوم به المستثمر لإنجاز مشروع من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد التونسي..." (القانون رقم 71 - 2016، 2016). يتضح جليا أن القانون التونسي ربط مفهوم الاستثمار بصفة عامة سواء كان وطني أو أجنبي بالهدف الذي يحققه المستثمر من توظيف رؤوس أمواله في تونس وهو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو نفس الهدف الذي أشار إليه نظيره الجزائري وهذا تأكيد واضح لأهمية الاستثمار الأجنبي في تنشيط حركة رؤوس المال وريادة الأعمال لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بصفة عامة.

2.2. تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الموارد المالية

يعتبر ميزان المدفوعات لدولة معينة بمثابة سجل للعمليات الاقتصادية التي تربط اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي بواسطة علاقات تبادلية تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية وحركة انتقال السلع والخدمات أي عملية التصدير والاستيراد. وتؤثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة للاستثمار من عدة زوايا، مذكر أهمها فيما يلي (منال، 2001)

- زيادة الصادرات: حيث يؤدي إنشاء وحدات إنتاجية جديدة من قبل المستثمرين الأجانب إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات وهذا من شأنه تعزيز تدفق العملة الصعبة إليها مما يؤثر إيجابا على ميزان مدفوعاتها.
- تداول العملات الأجنبية: عن طريق بيع المستثمرين الأجانب للعملات الأجنبية للحصول على العملة المحلية هذا ما يزيد من احتياط الدولة المضيفة من النقد الأجنبي ويعزز قيمة العملة المحلية.
- إعادة استثمار الأرباح: وذلك في حالة التزام المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار أرباح شركته وعوائدها المالية داخل الدولة المضيفة، وهذا من شأنه تعزيز تدفق رؤوس الأموال مما يؤثر إيجابا على ميزان مدفوعاتها.

وحسب تقرير لبنك الجزائر في جوان 2025، فقد أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات عام 2024 ضعفا في أدائها فبعد تسجيل فائض قدره 6.347 مليار دولار عام 2023، كما أظهر الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 498 مليار دولار نهاية 2024، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض صادرات السلع خاصة المحروقات وبدرجة أقل ارتفاع واردات السلع والخدمات. ورغم تحسن الفائض في المعاملات المالية سنة 2024، إلا أنها تظل هامشية نظرا لضعف التدفقات المرتبطة بالاستثمار المباشر والعمليات المالية (الجزائر، 2024)

كذلك شهد ميزان المدفوعات التونسي تحسنا حسب معطيات سنة 2024 و2025 من خلال عدة مؤشرات منها: تحويلات التونسيين بالخارج التي سجلت ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2025 بالإضافة إلى العائدات السياحية التي ساهمت في توفير النقد الأجنبي، كذلك المبادلات التجارية التي شهدت عام 2025 صادرات بقيمة 63.695.1 مليون دينار و واردات بقيمة 85.495.4 مليون دينار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل مصدرا حيويا للتمويل الخارجي

3.2. تحسين وتطوير الإنتاج المحلي واستحداث مناصب الشغل

من بين الأهداف المنتظرة كذلك من تشجيع الاستثمار الأجنبي هو تحسين الانتاج وخلق فرص التوظيف، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من قانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار في الجزائر والفصل الثالث من القانون رقم 71-2016 المتعلق بالاستثمار في تونس والمذكورين أعلاه، إذ ينتظر من المشاريع الاستثمارية أو الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وتونس توفير كميات أكبر من السلع والخدمات وبنوعية وجودة عالية، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المفروض أن يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج وزيادة فرص التوظيف، وخلق فرص عمل جديدة لتغطية نشاط تصدير السلع التي ينتجها هذه الشركات. وهذا كله يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لسكان الدولتين.

وتحقيقا لهذا المسعى تتضمن عقود الدولة في مجال الاستثمار بنودا يتعهد بمقتضاها المستثمر الأجنبي بتشغيل وتكوين اليد العاملة المحلية، أي أنه يساهم في خلق مناصب شغل من خلال مشروعه الاستثماري مما يؤدي إلى تخفيض آثار المشاكل الاجتماعية للدولة المضيفة لاسيما بشكل البطالة من بين إحدى أولوياتها (إقلولي)

حيث جاء في ملحق اتفاقية الاستثمار بين الدولة الجزائرية وشركة أوراسكوم تيليكوم، المقصود في المادة 4 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في أكتوبر 1993 بتعلق بترقية الاستثمار (الملغى) على أن عدد مناصب الشغل المرتقبة هو 2000 منصب. وتفيد بعض الاحصائيات الدولية في هذا الشأن أن عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الاستثمارات الأجنبية من خلال فروعها في الخارج (في الدولة المضيفة) يفوق عددها في الشركات الأم في البلدان الأصلية (Michel, 2009)

4.2. تطوير الابتكار واقتصاد المعرفة بتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي مصدر ومنبع التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة، إذ تؤثر على قدرة البلدان المضيفة في اجتذاب وتوطين التكنولوجيا التي لا تكون إلا عن طريق الاستثمار وهو من بين الأهداف المذكورة في المادة الثانية من قانون 22-18، حيث جاء فيها: " ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة.....".

فالمنتظر إذن من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر وتونس أن تحمل معها مستوى متقدم من التكنولوجيا التي يتم نقلها بطريقة مباشرة بموجب ترخيص الشركة الأجنبية للشركات الوطنية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها أو بطريقة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة بين الشركات الوطنية والأجنبية.

في هذا السياق، أكد وزير الموارد المائية الأسبق " حسين نسيب " على هامش تدشينه للمعرض الدولي للمياه بقصر المعارض بمدينة وهران في 24 مارس 2014، خبر تخلي الوزارة على عقود التسيير المفوض للشركات الأجنبية لقطاع المياه والتطهير بالجزائر، بعد انتهاء عقد شركة " إغبار " الاسبانية مع شركة " سيور " التي تسيير قطاع المياه في وهران، وذكر الوزير أن وزارته رأت ضرورة وضع الثقة في الإطارات الجزائرية بعد تحويل التكنولوجيا، الذي كان من أهداف صفقة التسيير المفوض لمدة 5 سنوات وتم التعاقد مع هذه الشركات لمدة 6 أشهر للمراقبة التقنية ومن المنتظر أن يتم التخلي تدريجيا عن الشركات الأجنبية العامة في قطاع المياه بعد ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين أحسن للإطارات الجزائرية (2014)

5.2. التخفيف من عبء خدمة الديون بتحويلها إلى استثمارات منتجة

يعتبر تحويل الدين إلى استثمار أو رسملة الدين Debt capitalization آلية مزدوجة الأثر بالنسبة للدولة المضيفة للاستثمار وتعتبر في نفس الوقت مدينة للدولة المصدرة للاستثمار، حيث تساهم هذه الآلية أو الاستراتيجية بشكل مباشر في التخفيف من عبء خدمة أو تسديد الديون من جهة وتوفير التمويلات المالية اللازمة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، كذلك يمكن تحويل هذه الديون الخارجية إلى مشاريع تنمية بشرية كالتعليم والصحة، ومشاريع تنمية بيئية مثل حماية الثروة الحيوانية والغابية، وتتلخص إيجابيات تحويل الدين إلى استثمارات بشكل عام في تمكين الدولة من جلب تمويل خارجي ولو بالعملة الوطنية مقابل عدم دفعها العملة الصعبة للبلد صاحب الدين،

وفي هذا السياق أشرقت رئيسة الحكومة التونسية السيدة: "سارة الزعفراني" بتاريخ 27 جانفي 2026 في مجلس وزاري ضيق مخصص للنظر في برنامج تحويل الديون التونسية إلى استثمارات في مشاريع تنمية ذات جدوى اقتصادية تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتساهم في خلق فرص شغل جديدة، وأكدت على أهمية تحويل الديون التونسية لدى عدد من الشركاء الدوليين إلى مشاريع تنمية (scop)

ولابأس أن نشير كذلك في هذا المقام إلى التجربة المغربية في مجال رسملة الديون بالاتفاق مع بعض الدول الدائنة لتحويل جزء من الدين إلى استثمارات كأسلوب جديد تفرضه طبيعة المرحلة وكانت الانطلاقة مع فرنسا التي قررت في خطوة أولى تحويل مبلغ 600 مليون فرنك فرنسي إلى استثمارات وإلغاء دين بقيمة 400 مليون فرنك فرنسي لفائدة تنمية مناطق الشمال. (Maroc, 2000)

وبالنسبة للتجربة الجزائرية بخصوص تحويل الديون العمومية إلى استثمارات الذي تتخذ منه الجزائر مصدر لتنويع الاقتصاد الوطني، وبعد مفاوضات صعبة خاضتها الجزائر مع الدول الأعضاء في نادي باريس من أجل التسديد المسبق لجزء من الديون وذلك بسبب تحفظات أبعدها بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا واليابان والولايات م أ ، نجحت سنة 2006 من توقيع اتفاق متعدد الأطراف مع نادي باريس من أجل التسديد المسبق للديون الجزائرية التي أعيد جدولتها كالاتفاق مع الحكومة الفرنسية بتحويل ما قيمته 400 مليون فرنك فرنسي، رغم أن هذا المبلغ يعتبر رمزياً مقارنة بحجم الدين الخارجي في تلك الفترة، إلا أن هذا الاتفاق مكن الحكومة الجزائرية من الحصول على المزيد من هذه الاتفاقات في مجال تحويل الدين الخارجي مع إسبانيا وإيطاليا (الجيلالي، 2003 - 2004)

ومن خلال ما تضمنه قانون المالية لسنة 2026 يوضح أن الجزائر قد وضعت استراتيجية اقتصادية تركز على تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي بهدف تنويع موارد الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، مع الاستمرار في إدارة الديون الخارجية والداخلية بعناية لضمان الاستدامة المالية.

وتتضمن التجربة التركيز على تحويل التزامات مالية وديون خارجية إلى مشاريع استثمارية تنموية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية خاصة في القطاعات المنتجة، بالتزامن مع رقمنة قطاع الضرائب والخزينة، مما يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية بحلول نهاية 2026 .

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر للهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الجزائري والتونسي

رغم كل الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية المضيفة كالجزائر وتونس كما سبق ذكره، غير أن هذه الاستثمارات لا تخلوا من بعض الجوانب السلبية التي تشكل عامل المخاطرة بالنسبة للطرف المضيف لها، وهذا ما جعل هذه الاستثمارات الأجنبية محل انتقاد

وجدل من طرف بعض الخبراء الاقتصاديين خاصة في الجانب الاقتصادي كونها تركز السيطرة الأجنبية على المجال الاقتصادي للدولة وهذا حتما سيؤثر على جانب من سيادة الدولة، وبالأخص إذا لم تحسن الدولة المضيئة للاستثمار التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها وتوجيه مساهماتها نحو الأهداف المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة.

حتى وإن كان الرد على هذا الموقف المعارض وارد من خلال إمكانية الدولة الحفاظ على سيادتها في المجال الاقتصادي عن طريق إحكام التعامل من الناحية القانونية مع هذه الاستثمارات الأجنبية (مثل صياغة عقود الاستثمار). إلا أن الواقع يقدم تبريراً لما ذهب إليه هذا الموقف من انتقاد لهذه الاستثمارات الأجنبية التي تلقي بالكثير من الآثار السلبية على اقتصادات الدول النامية ومنها الدولتين محل الدراسة أي الجزائر وتونس، ونذكر بالتحليل بعض هذه الآثار أو الجوانب السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري والتونسي فيما يلي:

1.3. تعارض مصالح وأهداف المستثمر الأجنبي مع متطلبات التنمية الاقتصادية المنتظرة

تتلخص مظاهر عدم التوافق بين ما يسعى المستثمر إلى تحقيقه وما تنتظره الدولة المضيفة للاستثمار، في كون المستثمر يعظم دوما الأرباح السهلة والسريعة، ويفضل تحويل فوائد المشروع الاستثماري وحتى الأرباح بالجملة إلى الخارج بدل إعادة توظيفها عن طريق الاستثمار في نفس البلد، كذلك المستثمر يفضل استغلال الموارد المتاحة في البلد المضيف بأقل تكلفة ممكنة، والأهم من ذلك كله أنه يطمح إلى السيطرة على إدارة المشروع فلا يقبل أن يكون شريكا بأقل نسبة من الدولة المضيفة، ولطالما اعتبر المستثمر الأجنبي قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قيّدا من قيود الاستثمار في الجزائر، مما جعل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ضعيف مقارنة بتونس وحتى المغرب. هذا ما دفع الجزائر إلى التراجع عن هذه القاعدة من باب تشجيع وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب، حيث أقر قانون المالية لسنة 2020 إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) في مجال الاستثمار في الجزائر، مع الإبقاء عليها كاستثناء يطبق على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية فقط وتعزز هذا التوجه بصور المرسوم التنفيذي رقم 145-21، الذي حدد قائمة النشاطات التي تعتبر استراتيجية.

أما الدول المضيفة للاستثمار على غرار الجزائر وتونس تشترك جميعها في هدف أساسي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق توظيف الاستثمارات الأجنبية، هذا الهدف الذي حددته قوانين الاستثمار في هذه الدول كما رأينا سابقا يتوقف على عدة مقومات لا بد أن يحققها المستثمر الأجنبي في الدولة التي يوظف فيها رؤوس أمواله حتى تكتمل عملية التنمية الاقتصادية المنتظرة، ومن هذه المقومات: نقل التكنولوجيا والمعرفة، تنمية البنية التحتية، تحقيق التوازن المالي، زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.

ومن أكبر مساوئ الاستثمار الأجنبي أن يقوم المستثمر بتحويل مبالغ كبيرة كعائد في شكل فائدة وربح، ذلك أن تحويل فوائد وأرباح الاستثمار الأجنبي الكبيرة إلى الخارج يعني بالضرورة أن جزء من الزيادة في الدخل القومي سيحول إلى الخارج، بعكس الحال فيما لو كانت الاستثمارات من الداخل، وهو يشكل استنزافا لمصالح المستثمرين الأجانب، فضلا عما يلقيه من أعباء باهظة على موارد البلاد من النقد الأجنبي وعلى ميزان المدفوعات (العبيدي).

2.3. احتمال السيطرة على الاقتصاد الوطني والقضاء على المنتج المحلي

أدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ثنائية في الاقتصاد وأبعدت الدول النامية عن احتمالات التوازن والاستقرار، وترتب عن ذلك أن انقسمت اقتصاديات البلدان النامية إلى قطاعين، أحدهما قطاع (الخاضع للاستغلال الأجنبي) متطور وحديث والقطاع الثاني هو القطاع المحلي لا توجد فيه هذه المزايا، فأساليب الإنتاج فيه متخلفة وهو في معظم الأحوال ليس اقتصاديا نقديا، يقوم بدرجة كبيرة على الاكتفاء الذاتي ويتألف من القطاع الزراعي التقليدي ومن الصناعات الحرفية واليدوية. (العبيدي) فيمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما ينتج عنه كساد وانحيار الصناعات الوطنية الناشئة، وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات. ويترتب على ذلك صغر السوق المحلية وضعف القوة الشرائية فيها بسبب إغراض الاستثمار الأجنبي المباشر عن المساهمة في إنشاء صناعات تنتج للسوق المحلية في البلدان النامية واعتماده على التصدير، بل أن المستثمر قد يوظف استثماره لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية للدولة المضيفة إضرار بها، فيتعمد إغراق السوق المحلية بمنتجات صناعية رخيصة وسريعة الربح لا تقوي الصناعات المحلية

على منافستها مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية. فتتدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني والأعوان الاقتصاديين وهذا ما قد يعرض الاستثمار الأجنبي للعديد من المخاطر منها عدم الأمن القانوني وحتى مخاطر سياسية منها نزع الملكية، إذا تأكدت الدولة أن المستثمر الأجنبي لا يحقق مصالحها المشروعة.

ومن باب حماية الاقتصاد الوطني في إطار الاستثمار ودعم المنتج المحلي تتضمن عقود الدولة في مجال الاستثمار التزام المستثمر الأجنبي بإعطاء الأولوية في تسويق منتجاته لتلبية حاجيات السوق الوطنية وتطبيق سعر المنتج وفق متطلبات هذه السوق، وهو ما نصت عليه المادة 10 من اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (سابقا) والشركة الجزائرية للإسمنت ACC، حيث جاء فيها: "تخصص الشركة منتجاتها على وجه الأولوية لتلبية حاجيات السوق الوطنية" (للإسمنت ACC).

3.3. خطر تلوث البيئة

تساهم الاستثمارات المتمركزة في بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة مثل: الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية، وصناعة الاسمنت والأسمدة كما هو الحال بالنسبة للجزائر في تفاقم تلوث البيئة في بدلا من توطئها في دولها حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة، في حين يوجد تنوع من التراخي في هذا الجانب في الدول النامية، والتحدي القائم اليوم هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تجمع بين الرفاهية الاجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبين الحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة، ونظرا للاهتمام الدولي الكبير بمسألة البيئة جعل أغلبية الدول تولي اهتماما كبيرا لها على المستوى الداخلي، لذلك بادرت الكثير منها لإصدار تشريعات داخلية ترمي إلى المحافظة على البيئة على غرار المشرع الجزائري والتونسي، كما صادقت على مختلف الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وبالنظر إلى التطور التكنولوجي والصناعي الحاصل في العالم أصبحت عقود التجارة الدولية والاستثمار تتضمن أحكام تنص على ضرورة حماية البيئة. ونذكر منها نص المادة 9 من اتفاقية الاستثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (سابقا) والشركة الجزائرية للإسمنت: "تتعهد الشركة باحترام المقاييس والمواصفات التقنية والبيئية السارية و الناتجة عن القوانين والتنظيمات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعلى الخصوص تتعهد الشركة بإنجاز الاستثمارات الضرورية في مجال مكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة".

4. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بأولويات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس.

لا يخفى على باحث ومهتم بالشأن الاقتصادي أن هناك نقاش طويل بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيق، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي نظرا لحاجة الدول النامية إليه والذي طالما شكل عقبة رئيسية أمام تطورها ونموها، أما فريق آخر فيحذر من تشجيعه ويرى أنه مجرد استعمار اقتصادي، يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للدول النامية المستضيفة له بطريقة قانونية ومشروعة، أكثر مما يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لشعوبها.

ورغم هذا الاختلاف يتفق أهل الاختصاص بشأن المقومات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي، حيث نجد في المقام الأول الوضع العام للاقتصاد العالمي، مستوى اليد العاملة، المرونة في الإجراءات الإدارية، الضمانات القانونية والقضائية والحوافز المالية الضريبية، كل هذه المقومات وغيرها مجتمعة، تشكل مكونات ما اصطلح على تسميته "بمناخ الاستثمار".

والتطرق لمسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في أي بلد على غرار الجزائر وتونس، يتطلب بالضرورة تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة فعليا إلى هذا البلد واستراتيجية توزيعها على مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية وهذا ما توضحه الدراسة من خلال عرض مختصر لمسار الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر وتونس وأهم القطاعات الموجهة إليها في إطار التنمية الاقتصادية خلال سنتي 2024 و 2025.

1.4. مسار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال (2024-2025)

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرحلة ركود صعبة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي أدخل البلاد في عدم استقرار أمني أو ما يعرف بـ "العشرية السوداء" فبعد إقرار الدستور الجديد عام 1989 والتحول من نظام الأحادية إلى نظام التعددية الحزبية، شهدت الجزائر نشاطا سياسيا حافلا في 1990-1991 كان بداية المنعرج الخطير الذي أدخل البلاد في مرحلة انتقالية طويلة، ميزها العنف والإرهاب، فأدى إلى انعزال البلاد على الساحة الاقتصادية الدولية لأكثر من عقد من الزمن، أدى ذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن توظيف رؤوس أموالهم في الجزائر، وتوجيه استثماراتهم إلى تونس والمغرب، مما أثر بشكل كبير على توفير فرص تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبعد تجاوز هذه المرحلة الصعبة وانخراط الجزائر في الاقتصاد العالمي وتبني نظام اقتصاد السوق، شهد مسار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشا وتقلبات لا تسعنا الدراسة هنا لذكرها بالتفصيل، إذ نشير فقط إلى سنتي 2024-2025 نظرا للتحويلات الهامة التي شهدتها الاقتصاد العالمي بصفة عامة خلال هذه الفترة ولازال يشهدها إلى اليوم.

حيث صدر التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الاستثمار العالمي في طبعته لسنة 2025، تحت عنوان "الاستثمار العالمي في الاقتصاد الرقمي"، حيث سلط الضوء على مسار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة.

وتضمن التقرير ملاحظات إيجابية هامة بالنسبة للوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث أشار إلى أن الجزائر شهدت تزايد وارتفاع في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت خلال سنة 2024 حوالي 1.43 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بـ 18% مقارنة بسنة 2023 (الإلكترونية)

وترتبط في الواقع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر في السنوات الأخيرة بالخصوص بدأ من سنة 2024، بالإصلاحات التي خاضتها السلطات الجزائرية من أجل توفير بيئة استثمارية مناسبة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستهدفة والتنوع الاقتصادي الذي تراهن عليه الجزائر كبديل حتمي للاقتصاد الريعي.

كما يعكس هذا التزايد بوضوح ثقة رجال المال والأعمال أصحاب رؤوس الأموال الأجانب وحتى الوطنيين في محيط الأعمال وبيئة الاستثمار في الجزائر وما توفره من ضمانات قانونية وتحفيزات مالية، خاصة بعد التعديل الأخير لقانون الاستثمار بصدر القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار ونصوصه التطبيقية (18، 2022)

حيث أشار ذات التقرير إلى عدة عوامل ومقومات قانونية واقتصادية وسياسية، كان لها أثر إيجابي ومباشر في تحسن مناخ الأعمال وتزايد حجم الاستثمارات الخارجية الوافدة إلى الجزائر، نلخصها في النقاط التالية:

- الإصلاحات التشريعية التي تضمنها قانون الاستثمار الأخير رقم 18-22 وما توفره من وضوح واستقرار قانوني؛
- إصرار الجزائر على تنويع اقتصادها خارج المحروقات: حيث أشاد التقرير بمجهودات الجزائر في هذا الخصوص وهو ما يعزز جاذبيتها في قطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة والطاقات المتجددة؛
- موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يجعل منها منصة إقليمية وبوابة نحو إفريقيا وأوروبا؛
- التحسن الملحوظ في البنية التحتية لاسيما فيما يتعلق بالموانئ، مشاريع النقل والربط الطاقوي وهو ما يسهل نشاط التصدير والاستيراد؛
- وجود إرادة سياسية واضحة لجذب الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وهو ما يبرز مصداقية الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أمام المستثمرين؛
- تطوير الأدوات والوسائل الرقمية لتطوير المعاملة الادارية للاستثمار وتبسيط إجراءاته من خلال المنصة الرقمية للمستثمر؛
- انضمام الجزائر إلى اتفاقيات قارية ودولية على غرار الانخراط في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وهو ما يعزز جاذبية الجزائر من حيث فرص التصدير إلى الأسواق الإفريقية؛
- وفرة الموارد الطبيعية واليد العاملة المؤهلة؛

وبالنسبة لمسار الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها على مختلف قطاعات التنمية في الجزائر، كشف الديوان الوطني للإحصاء في تقرير له، عن بلوغ نسبة النمو الاقتصادي 4.5% سنة 2025 مقارنة بسنة 2024 حيث بلغت 4.2% وقد سجل الناتج الداخلي الخام خرج قطاع المحروقات ارتفاعا قدر بـ 5,7% وهو ما يعكس فعليا المجهودات والمسااعي التي تبذلها الجزائر من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص من هيمنة الاقتصاد الريعي (الأونكتاد، 2025)

ومن هذه المجهودات صدور قانون الاستثمار الأخير رقم 18-22، الذي ركز على تحسين إجراءات الاستثمار بإنشاء المنصة الرقمية للمستثمر (298)

في نفس السياق، أعلن المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار السيد "عمر ركاش" سنة 2023 أن عدد المشاريع المسجلة على مستوى هذه المنصة في تزايد مستمر حيث بلغ 4651 مشروع استثماري إلى غاية نوفمبر 2023، كما أوضح السيد المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي قدمت وتم دراستها إلى غاية نوفمبر 2023 بلغ 124 طلب استثمار أجنبي في الجزائر، منها ما تقدمت به مؤسسات كبيرة وأخرى متعددة الجنسيات. وذلك منذ دخول القانون الجديد حيز التطبيق أي الفترة الممتدة من أوائل شهر نوفمبر 2022 إلى غاية 31 مارس 2023 (للاستثمار)

وبخصوص القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات أوضح السيد المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى بـ 862 مشروع، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 233 مشروع، يتبعه قطاع النقل 223 مشروع، ثم الخدمات بـ 95 مشروع، ثم الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بـ 95 مشروع ثم السياحة 52 مشروع وأخيرا الصحة بـ 45 مشروع.

هذا ما انعكس على انتعاش الاستثمارات في العديد من القطاعات وارتفاع قيمتها المضافة مقارنة بالسنوات الماضية، منها: قطاع الزراعة 6.1%، الصناعة والتبغ 5.6%، صناعة الجلود والأحذية الذي سجل ارتفاعا بنسبة لافتة بلغت 15.4%، كذلك قطاع التجارة 9.8%، وأخيرا النقل والمواصلات 8.3%.

2.4. مسار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال (2024-2025)

على غرار نظيرتها الجزائر، سجلت تونس تدفقات بقيمة 960 مليون دولار خلال عام 2024 وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى تونس خلال التسعة أشهر الأولى لعام 2025 قد ارتفعت بنسبة 28,1% وحسب البيانات التي نشرتها الوكالة فإن حجم الاستثمارات بلغ قرابة 26 مليار دينار أي ما يعادل 883,3 مليون دولار (الإلكترونية ص.، 2026)

وتعكس هذه الأرقام في الواقع مدى جاذبية مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في تونس التي تشجع أصحاب رؤوس الأموال وتحفزهم، وهو مؤشر إيجابي على تحسين محيط الأعمال و وتيرة تدفق الاستثمارات ومسار توزيعها خلال هذه الفترة، حيث ينتظر من هذا التحسن والزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية توفير المزيد من الوظائف ومناصب الشغل في سوق العمل التونسية التي تضررت جراء توالي الأزمات السياسية منذ أحداث الربيع العربي التي بدأت في تونس بانتفاضة شعبية اندلعت في 17 ديسمبر 2010، والتي كان سببها الرئيسي البطالة والتهميش وغياب تنمية اقتصادية واجتماعية في العديد من المناطق في تونس.

وحسب نفس التقرير فإن الهيئة التونسية للاستثمار كانت قد أعلنت في وقت سابق أن حجم الاستثمارات المعلن عنها في تونس سجل خلال الفترة ما بين يناير وسبتمبر 2025 ارتفاعا بنسبة 41,5% بالمقارنة مع النتائج المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2024. كما تتوقع الهيئة أن تسهم هذه الاستثمارات في توفير أكثر من 74.1 ألف وظيفة جديدة وذلك عقب الاعلان عن ثلاث مشاريع كبرى في قطاع الطاقات المتجددة في سبتمبر 2025 بقيمة إجمالية تقدر بنحو 367.1 مليون دولار.

وبالنسبة لمسار الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها على مختلف قطاعات التنمية في تونس، فهي موزعة كالتالي: -القطاع الصناعي 30% قطاع الطاقات المتجددة 2% -الخدمات 18 % -القطاع الزراعي 15% -القطاع السياحي 10%. هذا وتطلع وكالة الاستثمار الخارجي التونسية إلى استقطاب نحو 1.3 مليار دولار سنة 2026.

ورغم هذه المؤشرات الايجابية لمسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، اعتبر نفس التقرير أن تحديات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النحو الأمثل والمطلوب لتحقيق متطلبات التنمية في تونس لايزال رهانا صعبا بالنسبة للسلطات التونسية خاصة مع تأخر قرار إصدار قانون جديد للاستثمار بعد قانون 2016، والذي يتفق اقتصاديون ورجال أعمال أنه لم يعطي نتائج واضحة ومقبولة، إضافة إلى عائق البيروقراطية التي لطالما كانت محل تدمير واستياء أصحاب المال والأعمال.

ومن المتوقع حسب تقرير البنك الدولي أن يستقر معدل النمو حول 1.6-1.7٪ في الفترة 2026-2027. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات مثل حالة عدم اليقين التي تكتنف التجارة العالمية، بالإضافة إلى التمويل الخارجي المحدود، إلا إن قوة زخم الإصلاحات وتخفيف حدة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية، قد يساعدان في تحسين الآفاق المستقبلية للبلاد على المدى المتوسط (Tunisie-tunisi).

وبالنسبة للوضع العام للاقتصاد العالمي، أشار التقرير السابق: "الاستثمار العالمي في الاقتصاد الرقمي" إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بنسبة 11% عام 2024، مع تباطؤ الاستثمارات في البنية التحتية والاستثمار الصناعي، وكذا التحديات التي يواجهها العالم في ظل التوترات التجارية المتصاعدة، وعدم اليقين في السياسات والانقسامات الجيوسياسية، وهو ما يؤدي إلى تدهور بيئة الاستثمار.

وترى الأونكتاد أن الاقتصاد الرقمي يشكل نقطة ضوء في هذا السياق الدولي مشيرة إلى دور الاستثمار الدولي في البنية التحتية الرقمية في سد وتقليص الفجوة الرقمية، ويقدم تقريرها توجيهات عملية لمساعدة الحكومات على جذب وتوجيه رؤوس الأموال نحو نمو شامل، بما يخدم الميثاق الرقمي العالمي الذي اعتمدته الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. ويشكل التقرير السنوي للأونكتاد حول الاستثمار العالمي مرجعا هاما للفاعلين في مجال الاستثمار، لاسيما فيما يتعلق بالفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

خلصت الدراسة عبر محاورها الثلاثة إلى أن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في أي بلد وبالخصوص في البلدان النامية لا يمثل عصا سحرية لتحقيق كل متطلبات التنمية الاقتصادية، بل هناك مقومات ومعايير تقاس بها جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تتوقف على مقدار أو حجم ما دخل إلى البلد النامي كالجزائر وتونس من رؤوس أموال واستثمارات أجنبية وإنما تقاس بنوعية المشروعات الاستثمارية ومسار توجهها في القطاعات الحيوية التي تتطلبها فعليا وبدرجة أولى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تمكن البلد المضيف من تحقيق مخططاته التنموية وتأهيل هياكله ومؤسساته للقيام بإدارة وتسيير هذه المشروعات في مختلف القطاعات بعد رحيل المستثمر الأجنبي.

فتحقيق جدوى العملية الاستثمارية ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية هي في الواقع مسؤولية عقدية مشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، فالدولة المضيفة تلتزم بتوفير البيئة والمناخ المناسبين للاستثمار بكل مقوماته القانونية والمالية والقضائية، وبالمقابل يقع على عاتق المستثمر الأجنبي مجموعة من الالتزامات التي تعد مقومات شرطية لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة فعلية وفعلة، ومنها:

- التزام المستثمر الأجنبي بالقيام بما يعرف بالحد الأدنى من الاستثمار، كشرط قانوني لضمان جدية المشاريع وحماية الاقتصاد الوطني وضمان تدفقات مالية فعلية وحقيقية للبلد المضيف للاستثمار
 - التزام المستثمر الأجنبي بالتنمية البشرية وتدريب العمالة الوطنية والمحلية،
 - التزام المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتطورة ونقلها،
 - التزام المستثمر الأجنبي باحترام القواعد الفنية في مجال حماية البيئة.
- كما أن التأثير الحقيقي الايجابي والدائم للاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس متوقف بدرجة كبيرة على حوكمة هذه الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات حيوية تطلبها فعلا عملية التنمية الاقتصادية المستهدفة.

6. قائمة المراجع

1. بنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، التقرير السنوي 2024، صادر في جوان 2025.
2. تقرير بعنوان: تونس تسجل قفزة في الاستثمارات الأجنبية خلال 9 أشهر، صحيفة العربي الإلكترونية: <https://alarab.co.uk>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2026/01/04.
3. تقرير بعنوان: "الاستثمار العالمي في الاقتصاد الرقمي"، جريدة المغرب الأوسط الإلكترونية: <https://www.maghrebinfo.dz>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2026/02/08.
4. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 88، صادرة في 31 ديسمبر 2025.
5. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 72، صادرة بتاريخ 2004/11/13.
6. حسن عز الدين دياب، القانون الجزائري للاستثمار اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية 'جامعة تونس المنار، 2010/2009.
7. عبد الله على العبيدي، التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية في ليبيا،
8. عجة الجيلالي، مجموعة بحوث ضمن مؤلف بعنوان، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004/2003.
9. قادرة وسيلة وديو منال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر -دراسة قياسية (2000-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2024/2023.
10. القانون التونسي رقم 71-2016 المؤرخ في 30 ديسمبر 2016، يتعلق بالاستثمار
11. قانون رقم 22-18، مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق لـ 24 يوليو سنة 2022 يتعلق بالاستثمار، ج ر ج ج العدد 50، مؤرخة في 29 ذو الحجة عام 1443 هـ، الموافق لـ 28 يوليو 2022م.
12. محمد إقلولي، النظام القانوني لعقود الدولة في مجال الاستثمار، (التجربة الجزائرية نموذجا)، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو.
13. المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 8 ديسمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، ج ر ج العدد 60 مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.
14. منصور فرج السعيد، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد، دراسة قانونية اقتصادية مقارنة، مجلة الحقوق القانونية، العدد الثالث، السنة السابعة والعشرين، سبتمبر 2003.
15. الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: <https://www.facebook.com/aapi.dz>
16. هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم الاتجاه والمستقبل، إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1999.

-17 TOniScop- <https://www.tuniscope.com/ar/article/423396/arabe/actu-arabe/investir->

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2026/01/29

-18 L'amélioration de la connectivité ouvre la voie à une croissance plus forte en Tunisie.
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2025/05/14/improved-connectivity-offers-a-path-to-stronger-growth-in-tunisi>

-19 Julie Michel, Investissements directs à L'étranger dans les activités de recherche et développement: Fondements théoriques et application aux entreprises suisses, PETER LANG SA, Editions Scientifiques Internationales, Bern, 2009, P 88.

-20 Julie Michel, Investissements directs à L'étranger dans les activités de recherche et développement: Fondements théoriques et application aux entreprises suisses, PETER LANG SA, Editions Scientifiques Internationales, Bern, 2009.,

21 Royaume du Maroc; Direction de la politique Economique Générale De L'investissement au Maroc. Not de Synthés ; juillet 2000